رئيس البنك التجاري: البنوك لا تصدر أي معلومات عن عملائها إلا بحكم محكمة أو تفويض من العميل

الموسى لـ «الأنباء»: على أميركا أن تحترم قوانيننا ولن نكشف عن أسرار عملائنا

هالة عمران

قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى في مقابلة مع «الأنباء» إنه رغم جاهزية المصارف الكويتية لتطبيق اتفاقية «فاتكا»، إلا «أننا لن نجبر عملاءنا على كشف أسرارهم إلا بحكم محكمة أو تفويض من العميل، فالكويت تحترم قوانين الولايات المتحدة وعليها أن تحترم قوانيننا».

وأضاف: أن الدولة أعلنت عن استعدادها للانضمام للاتفاقية ويبقى تحديد آليات التعامل مثل تحديد نقاط الاتصال بين الكويت والولايات المتحدة على مستوى الجهات المعنية.

وقال: «في الحقيقة استغربت مما سمعته بشأن أننا بحاجة إلى إصدار قانون للاتفاقية مع أن القضية محسومة، لأن أكثر ما يخشاه الناس هو الكشف عن الأسرار المصرفية، ومن هذا المنبر أود أن أزيل اللبس عن هذه القضية فلن يجبر أي شخص على كشف سره المصرفي لأن البنوك عموما لا تصدر أي معلومات عن عملائها إلا بعد حكم محكمة أو تفويض صريح من العميل».

وفي ملف آخر حول تراجع المخصصات في الربع الثاني من هذه السنة وملاحظة تراجع نسبة القروض المتعثرة لمستويات قياسية، قال الموسى إن نسبة القروض المتعثرة هي المؤشر الذي يكشف ما إذا كنا في حاجة إلى المزيد من المخصصات، وهذه النسبة معلنة ويستطيع أي شخص مراجعة البيانات المالية، فنحن في البنك التجاري على سبيل المثال لدينا أدنى نسبة للقروض المتعثرة 1,5٪ ويقل معدلها بشكل سريع فصلا بعد آخر.

أما بخصوص حجز المخصصات فيجب حجزها قبل وقوع الفأس في الرأس فليس علينا الانتظار حتى تحدث الأزمة، هناك ما هو أسوأ من المخصص وهو شطب الدين، حيث إن البنك يفقد أصلا من أصوله خرج من الميزانية وانخفضت بسببه وهذا في حد ذاته ضياع لحقوق المساهمين.

وأود أن أوضح أن جزءا من المخصصات أرباح محتجزة ستنعكس في الميزانية في وقت لاحق. وبين الموسى ان تطبيق معايير بازل 3 قد يكون من الأمور الهينة على البنوك المحلية في البدايات ولكنه سيكون أمرا غاية في الصعوبة عقب 4 سنوات تقريبا نظرا لأن تلك المعايير تستند إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا من خلال توسع البنوك في أنشطتها الخارجية مما سيمثل صعوبة كبيرة على العديد من البنوك في ظل عدم وجود أفرع خارجية وبالتالي فإن أي زيادة لرؤوس أموال لتلك البنوك لن يحقق الفائدة المرجوة.

وأضاف قائلا: «لن يكون مفيدا لبعض البنوك أن تكون مشاركة في بعض العمليات الدولية، حيث لا يعتبر ذلك نشاطا دوليا نظرا لان النشاط الدولي يتطلب قيادة العمليات في الخارج». وأضاف: «لدينا 10 بنوك محلية منها بنكان رئيسيان كبيران لهما تواجد دولي كبير و4 لديهم أنشطة دولية والبقية محلية وبالتالي لا مخرج للبنوك من تحقيق متطلبات بازل 3 إلا بالدمج سعيا للتوسع الخارجي وزيادة قدراتها المالية على ذلك عوضا عن زيادة رؤوس أموالها التي ستكون بلا فائدة نظرا لعدم وجود أفرع خارجية لتلك البنوك تحقق من ورائها أهداف زيادة العوائد».

ومن هنا أؤكد أن خيار دمج البنوك لا بد أن يعود من جديد على الساحة لاسيما انه سيكون احد أهم الحلول المباشرة والأقل كلفة على البنوك للخروج من أزمة زيادة القاعدة الرأسمالية لها.

وبين ان دمج البنوك المحلية يقابل بفتور شديد نظرا لان التنافسية العالمية ليست مطروحة على أجندتنا المحلية، بالإضافة الى عدم توافق الملاك والسلطات الرقابية في الدولة على هذا الأمر ومن هنا أؤكد ان الدولة لو حريصة على الصناعة المصرفية فعليها إعادة النظر في تشجيع دمج البنوك المحلية والتشجيع.

وأوضح الموسى ان مشكلة خطة التنمية هي أنها مازالت مشاريع بتمويل حكومي ودون دور حقيقي للبنوك فيها، مضيفا: «البنوك ستلعب دورا مهما إذا منحت الدولة الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ تلك المشاريع لاسيما ان البنوك على دراية كبيرة بالسوق المحلي ولديها خبرات مميزة ولذلك نجد أن المشروعات التي رفضت البنوك تقديم ضمانات لها قد فشلت فشلا ذريعا، فالبنوك تمول المشاريع ولكنها لا تمول الشركات المجهولة الهوية، ومن هنا أؤكد ان الضمانات لن تكون الأصل في منح الائتمان خلال المرحلة المقبلة حيث سيكون الأصل في التمويل هو الجدوى الاقتصادية للمشروع والتدفقات النقدية والمالية المتوقعة منه».

ونفى الموسى ما تردد عن انحياز البنوك الى كبار المقاولين في منح الائتمان، مؤكدا ان البنوك تنحاز لأنفسها وللمصلحة العامة، حيث تقوم بدراسة العميل الراغب في الائتمان من خلال دراسة المشروع وتحليله بصورة علمية ودقيقة بالإضافة إلى الضمانات المتوافرة للقرض، والتي غالبا ما تكون مشروعا ناجحا معززا بتدفقات نقدية ومن ثم يتضح أن الأصل في منح الائتمان هو الدراسة والتحليل للمشروع.

البنوك مجبرة على الاندماج لتحقيق متطلبات بازل3

قريباً.. الضمانات ليست الأصل في منح الائتمان وإنما الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية

البنك التجاري لديه أدنى نسبة قروض متعثرة في القطاع المصرفي

علي الموسى خلال مقابلته مع «الأنباء» (محمد خلوصي)

بلغوا البنوك عن الوفيات.. لحفظ أموال الأيتام

قال علي الموسى إن هناك قضية إنسانية «تؤرقني وزملائي المصرفيين» تتعلق بأموال الأيتام التي هي الآن في مهب الريح، الموضوع ببساطة يتلخص في التأخر في إبلاغ البنوك عن الوفيات التي تحدث يوميا، وخصوصا أن القاعدة العامة تقول إن الوكالات تلغى فور وفاة الموكل، إلا أن التأخر في إبلاغ البنوك يسمح لبعض الوكلاء من ضعاف النفوس بالتصرف في أموال الأيتام مستغلين عدم علم البنوك بالوفاة. وأضاف: كل ما نطلبه هو سرعة التبليغ الرسمي للبنوك فور وقوع الوفاة مثلما تبلغ الصحف لنحمي أموال الأيتام حتى يتسلمها المفوضون قانونا وشرعا بذلك، فالبنوك هي خط الدفاع الأول عن هذه الأموال ونأمل أن تسد الجهات المعنية هذه الثغرة حفاظا على حقوق الأيتام.

العقاريون يحوّلون أموالهم إلى الأسهم تدريجياً خوفاً من رفع الفائدة

لهذه الأسباب.. ترتفع السيولة في البورصة

شريف حمدي

شهد المعدل الشهري للسيولة في البورصة ارتفاعا في الشهرين الماضيين. وسجلت القيمة النقدية زيادة بنسبة تزيد على 69٪ في أغسطس الماضي بإجمالي 416,8 مليون دينار مقارنة بـ 246,7 مليون دينار في يوليو الذي سبقه، وفي آخر أسبوع من الشهر الجاري بلغت القيمة 173 مليون دينار مقارنة مع 120 مليون دينار في الأسبوع الذي سبقه.

ورصدت «الأنباء» عددا من المؤشرات التي دفعت الى زيادة هذه السيولة بالاتصال بمجموعة من المعنيين والمحللين في أسواق المال والعقار:

● في السوق العقاري هناك تراجع للعائد على العقار الاستثماري وارتفاع كبير في أسعار الأراضي السكنية، وبدأ المستثمرون يتحولون شيئا فشيئا الى البورصة لكي يضمنوا المحافظة على عوائد مرتفعة، خصوصا في الفترة المقبلة التي يرجح فيها ارتفاع الفائدة وتأثيره على تجار العقار الذين يشترون عقاراتهم عن طريق الاقتراض. وأظهر تقرير حديث لبنك الكويت الوطني أن المبيعات العقارية في أغسطس الماضي تراجعت بنسبة 6,7٪ ببلوغ قيمة المبيعات 250 مليون دينار، وبذلك يكون هذا التراجع للشهر الثاني على التوالي حيث تراجعت القيمة في يوليو الذي سبقه إلى 291 مليون دينار بانخفاض 50٪ مقارنة مع يونيو 2014. ورغم ان هناك أسبابا موسمية قد تكون لعبت دورا في تراجع المبيعات العقارية، إلا أن ذلك تزامن مع ارتفاع نسب السيولة المتدفقة إلى البورصة الكويتية.

وعلى المستوى العام، هناك نية للحكومة في حل الأزمة الإسكانية وزيادة طرح الأراضي وتسليم الوحدات للمواطنين، كما ان من مؤشرات تراجع العائد على العقار الاستثماري ان هناك زيادة في الإيجارات لتعويض هذا التراجع.

● ارتفاع سقف التوقعات بأن الفائدة في الكويت سترتفع في 2015، وهو ما يعني أن تكلفة الاقتراض في العقار ستزيد وسيقلل ذلك بدوره هامش العائد. يذكر ان تقريرا سابقا لـ«الشال» حذر من تأثير رفع الفائدة على المقترضين للعقار الاستثماري.

● زيادة ثقة البنوك المحلية في أسعار الأسهم وذلك لأول مرة منذ بداية الأزمة المالية في 2008، حيث ارتفعت التسهيلات لشراء الأسهم في الربع الأول من 2014 بنسبة 5٪ أو ما يعادل 134 مليون دينار، وهذا دليل على تحسن وضع سوق المال الكويتي.

● كثير من الشركات الكويتية خفضت رؤوس أموالها بمقدار الخسائر التراكمية، وبالتالي تخلصت من الأعباء التي كانت تهدد استمراريتها في السوق، وباتت الأكثر جذبا للمستثمرين بالبورصة في الوقت الراهن.

● تسويات أجرتها الكثير من الشركات من خلال إعادة جدولة ديونها مع الأطراف الدائنة بقيمة وصلت إلى أكثر من 150 مليون دينار منذ بداية العام الحالي، وهو ما ساهم في عودة النشاط على أسهم هذه الشركات التي باتت تحظى باهتمام كبير وبالتالي تتدفق عليها السيولة.

● استقرار البورصة الكويتية على المستوى الرقابي، فمنذ إقرار مجلس الأمة تعديلا على قانون هيئة أسواق المال بما يتعلق بمدة عمل المفوضين، وقصرها من 5 إلى 4 سنوات في 23 يونيو الماضي وتعيين مجلس جديد ينتهج أسلوبا آخر في التنظيم والرقابة، هناك ارتفاع ملحوظ للمعدل الشهري للسيولة، كما هو مذكور أعلاه.

السيولة ارتفعت 70٪ في أغسطس مقارنة مع يوليو

زيادة الإيجارات في العقار الاستثماري مؤشر على تراجع عوائد المستثمرين

البنوك عادت لتمويل الأسهم لأول مرة منذ بداية الأزمة المالية

قرار وزاري لتحويل مكاتب التأمين لشركات وساطة بنهاية العام

عاطف رمضان

أصدر وزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج قرارا وزاريا لمنح مكاتب التأمين بالعمولة مهلة جديدة مدتها 4 شهور لتعديل وتوفيق أوضاعها وفقا للقرار الوزاري رقم 81 لسنة 2012 الخاص بتنظيم مهنة وسطاء ووكلاء التأمين او إعادة التأمين وتحويل مكاتب التأمين بالعمولة إلى شركات وساطة برأسمال 100 ألف دينار، حيث تنتهي المهلة الجديدة بنهاية العام الحالي.

«بيان»: إدارة «أسواق المال» الجديدة تحظى بتأييد كبير من الأوساط الاقتصادية والاستثمارية

قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار ان البورصة شهدت الأسبوع الماضي أداء إيجابيا مكنها من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراتها الـ 3، مدعومة بموجة الشراء التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في مختلف القطاعات. وبين التقرير انه ومن الواضح ان الإدارة الجديدة للهيئة تحظى بتأييد كبير من قبل الأوساط الاقتصادية والاستثمارية، وهو التفاؤل الذي يعبر عنه الأداء الجيد الذي شهده سوق الكويت للأوراق المالية منذ الإعلان عن تغيير مجلس مفوضي هيئة أسواق المال.

شركة الاستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك.م
Industrial & Financial Investments Co. K.S.C.C

إعلان تذكيري

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وإجتماع الجمعية العامة غير العادية

يسر مجلس إدارة شركة الإستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وإجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والمزمع عقدهما يوم الإثنين الموافق 2014/9/29 فى تمام الساعة 11:00 صباحا وذلك فى مقر وزارة التجارة والصناعة، مجمع الوزارات – الدور الأول، قاعة (ب) وذلك للنظر في البنود المدرجة فى جدولى الأعمال .

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1. إطلاع السادة المساهمين على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بإلغاء إدراج أسهم الشركة من سوق الكويت للأوراق المالية.
2. مناقشة أسباب إلغاء إدراج أسهم الشركة من سوق الكويت للأوراق المالية.
3. الوضع المالي للشركة.
4. تعيين أو إعادة تعيين السادة مراقبي حسابات الشركة من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

الموافقة على تعديل وإضافة نصوص بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسى لشركة الإستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك وفقا لأحكام وقواعد المرسوم بقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 المعدل بعض مواده بالقانون رقم 97 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته الداخلية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة
بمنطقة الشرق – شارع الخليج العربى – بجانب المستشفى الأميرى – برج أحمد – الدور الخامس .
خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس
من الساعة 8:30 صباحا حتى الساعة 1:30 ظهرا
هاتف : 22464585 – 22464565
إعتبارا من يوم الأحد الموافق 2014/9/14 وحتى موعد أقصاه الأحد الموافق 2014/9/28 وذلك لإستلام :
دعوة حضور:
- إجتماع الجمعية العامة العادية وإجتماع الجمعية العامة غير العادية

مجلس الإدارة